قرار مجلس الأمن 1907 ضد اريتريا
حيثياته وخلفياته وإشكاليته وأبعاده

بقلم: د.احمد حسن دحلي

الفصل الأول

الحلقة الأولى

توطئة

اصدر مجلس الأمن الدولي قرارات جائرة وغير عادلة ضد ارتريا خلف حجج واهية ومبررات مختلقة وذلك على التوالي في 23 ديسمبر 2009 (القرار رقم 1907) وفي 5 ديسمبر 2011 (القرار رقم 2023) وفي 24 يوليو 2013 (القرار رقم 2111). وبحكم ان مرجعية القرارات الأخرى هو القرار رقم 1907، تم إعداد هذه الدراسة عنه. لقد اعتمد مجلس الأمن الدولي في جلسته 6254 المعقودة في 23 ديسمبر 2009 القرار رقم 1907 ضد اريتريا وفرض عليها حزمة عقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بذريعة إن دولة اريتريا تقدم دعما سياسيا ولوجستيا وماليا للحركات المسلحة الصومالية، ولعدم اعترافها بـ " الحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية "، ولعدم سحبها لقواتها من منطقة حدودها المشتركة مع جيبوتي ، ولا سيما في رأس دميرا وجزيرة دميرا. وتتمثل تلك العقوبات المفروضة على اريتريا من قبل مجلس الأمن في حظر شراء الأسلحة، وتجميد أموالها وأصولها المالية ومواردها الاقتصادية، ومنع سفر بعض شخصيات الدولة.

و هذا القرار جائر وغير عادل ولا يستند على أسس قانونية، فانه لا يرتكز إلا على الإرادة السياسية العارمة للإدارة الأمريكية في فرض عقوبات مجحفة بحق اريتريا، لا لجريمة ارتكبتها، وإنما بسبب تشبثها وتمسكها باستقلالية وسيادية قرارها السياسي سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو القاري أو الدولي من ناحية، ولفرض أثيوبيا من ناحية أخرى كقوى إقليمية تعتمد عليها في تمرير وتطبيق أجندتها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. وبغية تسليط الأضواء على مجمل هذه المسائل، سيتم استعراض في الجزء الأول من هذه الدراسة حيثيات ومنطوق قرار مجلس الأمن وشرح خلفيته لفهمه في إطاره العام، ثم الشروع في تفكيكه وتحليله ، قبل الوقوف على موقف كل الدول الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن والتعقيب عليها، وصولا إلى خلاصة .

وفي الجزء الثاني والأخير من هذه الدراسة سنتوقف على ابرز مفاصل الأزمة الصومالية بأبعادها التاريخية والسياسية والجيو- إستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والبيئية، قبل بلورة السياسة الأثيوبية والأمريكية والاريترية حيال الصومال، وكشف موقف مجلس الأمن الذي أدان اريتريا وفرض عليها عقوبات بمقتضى الفصل السابع من ميثاق

الأمم المتحدة، لمجرد تهمة دعم سياسي ولوجستي ومالي أطلقها عليها " فريق رصد الصومال وارتريا " تتعلق بفرض حظر الأسلحة على الصومال التابعة لمجلس الأمن، من دون تقديم دلائل ملموسة وقرائن موثقة. ولكن، ومن مفارقة الأمور، لم يحرك مجلس الأمن ساكنا إزاء غزو أثيوبيا للصومال في ديسمبر 2006، ولم ير أهمية وضرورة مناقشة العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات البحرية والجوية الأمريكية في الصومال، بالرغم ان ذلك يشكل خرقا سافرا وفادحا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ مجلس الأمن. ونحن هنا أمام سياسة الكيل بمكيالين التي دأب عليها مجلس الأمن ليس اليوم فقط، وإنما منذ قيامه بعد الحرب الكونية الثانية، واستخدام الدول الخمس الدائمة العضوية لحق الفيتو أو عدم استخدامه خدمة لمصالحها تارة، ومن باب الواقعية السياسية " الريل بوليتيك " طورا، وفي سياق سياسة " شيلني اشيلك " في لعبة حسابات الدول الكبرى الخمس مرة، على أنقاض ميثاق الأمم المتحدة نفسه، ومبادئ مجلس الأمن ذاته ، وعلى حساب القانون الدولي، وعلى ركام مصالح وسيادة الدول الصغرى والمتوسطة

حيثيات ومنطوق وخلفية قرار مجلس الأمن رقم 1907

يتناول هذا الجزء حيثيات قرار مجلس الأمن كما وردت في نص القرار رقم 1907، يليها منطوق القرار، ثم خلفية القرار، ثم الشروع في تحليل وتفكيك القرار بصورة مفصلة ومعمقة، قبل الوقوف على مواقف أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر والتعقيب عليها.

أولا: حيثيات القرار

بادئ ذي بدء نستعرض حيثيات قرار مجلس الأمن رقم 1907 - 2009 كما وردت في نص القرار -:

1 - " تقدم اريتريا دعما سياسيا وماليا ولوجستيا لجماعات مسلحة تعمل لتقويض السلام والمصالحة في الصومال والاستقرار في المنطقة. "

2 - " ترفض اريتريا اتفاق جيبوتي " الذي أتى بشيخ شريف شيخ احمد رئيسا للحكومة الفيدرالية الانتقالية على الصومال، " على النحو المشار إليه في الرسالة المؤرخة 19 مايو الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاريتريا لدى الأمم المتحدة."

3 - " يعرب عن تقديره لمساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تحقيق استقرار الصومال."

4 - " يؤكد اعتزامه اتخاذ تدابير ضد من يسعون إلى منع عملية جيبوتي للسلام أو عرقلتها."

5 - " يكرر تأكيد قلقه البالغ إزاء رفض إريتريا حتى الآن الدخول في حوار مع جيبوتي أو قبول اتصالات ثنائية أو قيام منظمات دون إقليمية أو إقليمية بجهود وساطة أو تيسير أو الاستجابة لجهود الأمين العام."

6 - " يقرر بان تصرفات اريتريا تقوض السلام والمصالحة في الصومال والنزاع بين جيبوتي واريتريا يشكلان تهديدا للسلام والأمن الدوليين. "

7 - " يدعو جميع الدول الأعضاء، بما فيها اريتريا، إلى دعم عملية جيبوتي للسلام وجهود المصالحة التي تقوم بها الحكومة الفيدرالية في الصومال ويطالب اريتريا بوقف جميع

المساعي الرامية لزعزعة استقرار الحكومة الفيدرالية الصومالية أو الإطاحة بها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. "
8 - " يكرر مطالبته لإريتريا بسحب قواتها وجميع معداتها إلى مواقعها السابقة، وتكفل بان لا يكون هناك أي وجود أو نشاط عسكري في المنطقة التي جرى فيها النزاع في رأس دميرة وجزيرة دميرة في يونيو 2008. وبإقرارها بنزاعيها الحدودي مع جيبوتي في رأس دميرة وجزيرة دميرة، وتشارك بنشاط في حوار من اجل نزع فتيل التوتر...، وتقيدها بالتزاماتها الدولية بصفتها عضوا في الأمم المتحدة، وتحترم المبادئ المذكورة في الفقرات 3 و4 و5 من المادة 2 من الميثاق وفي المادة 33 منه. "[**1**]

ثانيا: منطوق القرار

لقد صاغ وسوق مجلس الأمن الدولي تلك اتهامات كمقدمة أو خلفية استند إليها لاتخاذه قراره رقم 1907 والذي بموجبه اتخذ الإجراءات التالية:
1 - " إن تتخذ جميع الدول الأعضاء فورا التدابير اللازمة لمنع قيام ، بواسطة رعاياها أو من أقاليمها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، بيع وتوريد الأسلحة والاعتدة ذات الصلة من جميع الأنواع، الى إريتريا، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع غيارها، وتوفير المساعدة التقنية، والتدريب، والمساعدة المالية ..."
2 - " أن لا تقوم اريتريا ببيع أو توريد أو نقل أي أسلحة أو اعتدة ذات الصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من إقليمها أو بواسطة رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، ان تحظر جميع الدول الأعضاء الحصول من اريتريا، بواسطة رعاياها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع أعلامها..."
3 - " أن يدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تقوم وفقا لسلطاتها وقوانينها الوطنية ووفقا للقانون الدولي بالتفتيش في إقليمها بما يشمل الموانئ البحرية والمطارات على جميع الشحنات المتجهة الى الصومال واريتريا والقادمة منهما، إذا كان لدى الدول المعنية معلومات توفر أسبابا معقولة للاعتقاد بان الشحنات تحوي أصنافا يحظر توريدها أو نقلها أو تصديرها...".
4 - " أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع دخول أو عبور أقاليمها من طرف الأفراد الذين تحددهم اللجنة "
5 - " أن تقوم جميع الدول الأعضاء، دون إبطاء، بتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي تكون في إقليمها في تاريخ اتخاذ هذا القرار أو في أي وقت بعد ذلك، والتي يملكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الكيانات والأفراد الذين تحددهم اللجنة. "
والى ذلك، يؤكد مجلس الأمن بأنه " سيبقي تصرفات اريتريا قيد الاستعراض وانه سيكون على استعداد لتكييف التدابير، بما في ذلك تعزيزها أو تعديلها أو رفعها، في ضوء امتثال اريتريا لأحكام هذا القرار." [2]

ثالثا: خلفية القرار

من الضرورة بمكان الوقوف على خلفية هذا القرار، باعتباره ليس الأول من نوعه ولا هو بالقرار الاستثنائي، بقدر ما يدرج في سياق تاريخي واسع وعميق يمكن إيجازه على الوجه الآتي:

1 ـ حقائق التاريخ تكشف وتعري طلاسم السياسة، هذا إذا ما كانت هناك بالأساس ثمة طلاسم أو استعصاء في سبر غور مجريات الأمور، أو ثمة ارتباك في وضع الأحداث في نصابها التاريخية الصحيحة ،من دون لبس او التباس. فالمعروف تاريخيا بان الشعب الإريتري كان من المفروض والمفترض ان ينال حقه في تقرير المصير أسوة بسائر شعوب العالم بعد هزيمة إيطاليا الفاشية ونهاية الحرب الكونية الثانية. ولكن الإدارة الأمريكية وعبر الأمم المتحدة صادرت حق الشعب الإريتري التاريخي والسياسي والقانوني، وفرضت عليه عنوة في عام 1950 الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا الإمبراطورية. وبررت واشنطن موقفها المتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ذاته والناص على حق الشعوب في تقرير المصير، عبر وزير خارجيتها حينذاك، جون فوستر دالاس، الذي قال في عام 1950 وبصريح العبارة، " من الناحية القانونية يجب الأخذ في الاعتبار أراء لشعب الإريتري ، ولكن المصالح الإستراتيجية للوليات المتحدة الأمريكية في حوض البحر الأحمر، واعتبارات الأمن والسلام الدوليين، تجعل ربط هذا البلد مع حليفتنا، أثيوبيا، ضروريا. " [3]

وليت الأمر يقتصر عند ذلك الحد، فالشعب الإريتري عانى الأمرين، لا سيما بعد ما ألغت أثيوبيا الإمبراطورية الاتحاد الفيدرالي في عام 1962 وضمت إريتريا رسميا إليها واعتبرتها مجرد محافظة من محافظاتها ليس إلا. ولم ينتظر الشعب الإريتري قرار ضم أثيوبيا لبلاده لكي يعلن مقاومته، بل شرع ومنذ مطلع الخمسينيات في خوض نضال دبلوماسي وسياسي وحاول عبثا مطالبة الأمم المتحدة ان تحترم نص وروح قرارها، ولكنها لم تكترث لا بمذكراته ولا بشكاويه ولا بمظاهراته، ولا بتضحياته، ولا بسياسة القمع العشوائي التي مارستها السلطات الاستعمارية الأثيوبية لإخماد شرارة المقاومة السلمية الإريترية، والتي انفجرت، في خاتمة المطاف، على هيئة بركان ثورة مسلحة في الأول من سبتمبر عام 1961، هزت عرش الإمبراطور هيلي سلاسي، وأقلقت وأرقت الإدارة الأميركية.

وطيلة العقود الثلاثة ـ 1961 ـ 1991 ـ التي خاض فيها الشعب الاريتري نضالا طويلا ومريرا، وقدم تضحيات كبيرة وجسيمة ، مارست خلالها الأنظمة الاستعمارية الأثيوبية المتعاقبة وعلى مدى ثلاثين سنة كاملة سياسة الأرض والمحروقة والإبادة الجماعية مدعومة وعلى التوالي من القطبين العظميين آنذاك ، أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، وبتواطئي مكشوف من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومنظمة الوحدة الأفريقية وقتذاك، أي الاتحاد الأفريقي حاليا.
والغريب العجيب في هذا الصدد، ان الشعب الإريتري عندما هزم قوات الاحتلال الأثيوبي و حلفاءها السوفيت شر هزيمة، وأضحى تحرير كامل التراب الوطني قاب قوسين أو أدنى، نشطت الإدارة الأمريكية بصورة منقطعة النظير عبر الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي

كارتر، ثم من خلال مسؤول الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية، هيرمان كوهين، للحيلولة دون حصاد الشعب الإريتري ثمرة نضاله، بطرح تارة مشروع فيدرالي وطورا مشروع كونفيدرالي مع أثيوبيا، بهدف الالتفاف على حق الشعب الإريتري في الحرية والاستقلال.

ولكن الشعب الإريتري الذي استوعب دروس التاريخ، لم يترك لأثيوبيا وللولايات المتحدة الأمريكية أي هامش للمناورة، فانتزع حريته في عام 1991 بعرق ودماء أبنائه وبناته، وفرض استقلاله في عام 1993عبر استفتاء حر ونزيه أشرفت عليه الأمم المتحدة ، بعد مرور أربعة عقود وثلاث سنوات من مصادرتها لذلك الحق التاريخي والسياسي للشعب الإريتري، وهذه إحدى مفارقات التاريخ. وهكذا قال معشر الإريتريين قولتهم التاريخية الشهيرة، أي نعم للاستقلال بنسبة 99،8 في المائة في استفتاء دار من 23 الى 25 ابريل 1993، مضفيا طابعا قانونيا دوليا على الحرية التي أتت عبر بوابة الكلاشنكوف. فما أشبه اليوم بالبارحة.

2 ـ افتعلت الحكومة الأثيوبية أزمة حدودية عبثية في عام 1998 وفجرت الحرب ضد اريتريا وراء ذريعة واهية ألا هي النزاع الحدودي. ولو كان النزاع حقا حدوديا لما كان أي مبرر لإشعال نار الحرب المدمرة، بحكم ان عهد فرض وتغيير الحدود بقوة السلاح قد ولى الى غير رجعة، حتى ولو دغدغ ذلك مشاعر بعض حكام أثيوبيا ومن على صورتهم أو شاكلتهم. ولقد كان بالإمكان حل الخلاف الحدودي لو كان حقا خلافا حدوديا سواء عبر القنوات الثنائية أو من خلال وسيط ، وإذا تعذر ذلك برفع ملف الخلاف الى محكمة تحكيم دولية أو الى محكمة العدل الدولية بلاهاي. وأيا كان الأمر، لقد أجبرت السلطة الأثيوبية على إبرام اتفاقيتي الجزائر في عام 2000 بعد فشل إستراتيجيتها الرامية على إسقاط الحكومة الإريترية وتنصيب حكومة من الخونة والعملاء والانهزاميين الذين يدورون في فلكها، واستحالة مشروع إعادة احتلال اريتريا مرة أخرى ، و لا سيما بعد تحول حلم سيطرتها على ميناء عصب إلى كابوس فظيع ومفزع.

3 ـ تم في 15 أكتوبر 2002 تأسيس" حلف صنعاء " بغية إرساء دعائم تعاون بين دول المنطقة رسميا، ولكن عمليا سعى دون جدوى إحكام طوق عزلة سياسية ودبلوماسية واقتصادية خانقة على اريتريا. واليوم تغيرت الآية الى حد كبير، ويعزى ذلك الى فشل إستراتيجية تضييق الخناق على اريتريا وزعزعة أمنها واستقرارها عبر الخونة والعملاء من ناحية، وتراجع بعض دول " الحلف " عن تلك الأجندة، وغرق البعض الآخر في مستنقع الأزمات البنيوية الداخلية من ناحية أخرى. [4]

4 ـ كان من المتوقع بل من المفروض أن تنتهي عملية ترسيم الحدود على الأرض بين إريتريا وأثيوبيا في نوفمبر 2003 وفقا لقرار مفوضية ترسيم الحدود بين البلدين. ولكن الحكومة الأثيوبية وبدعم من الإدارة الأمريكية السابقة واللاحقة افتعلت هذه المرة إشكاليات من العدم للحول دون ترسيم الحدود، وطي ملف الخلاف الحدودي المفتعل وفتح صفحة جديدة من العلاقات الثنائية على أسس جديدة. ففي البداية قبلت وهللت أثيوبيا بقرار مفوضية

الحدود لدى صدوره في 13 ابريل 2002، [5] ثم تراجعت قائلة في 19 سبتمبر 2003 ان القرار ذاته " غير عادل وغير قانوني وغير مسؤول " [6]، قبل ان تخرج في 24 نوفمبر 2004 بخطة جديدة تتألف من خمس نقاط تتلخص في قولها إنها قبلت القرار من حيث المبدأ، على ان يترجم عمليا على قاعدة " خذ وأعط "[7] وكأن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد بضاعة معروضة في سوق المضاربات، وليس عملية ترسيم حدود دولية بين بلدين تبعا لقرار ملزم ونهائي اعتمدته مفوضية ترسيم الحدود الدولية مرتكزة على المعاهدات الاستعمارية وعلى القانون الدولي ذات الصلة، وذلك بحضور ومشاركة وضمان من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، ولكن هيهات!

وعندما سئمت ويئست مفوضية ترسيم الحدود من دعم مجلس الأمن لفرض قرارها على أثيوبيا بموجب اتفاقيتي الجزائر اضطرت على رفع تقريرها السادس والعشرين النهائي في 7 يناير 2008 الى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون،وعلى حل نفسها بنفسها ، مؤكدة في نفس الوقت بان الحدود بين دولة اريتريا وأثيوبيا رسمت نهائيا بصورة افتراضية ومن خلال الإحداثيات المقرونة بالخرائط، وان أي وجود أثيوبي خارج نطاق الحدود المرسومة افتراضيا، هو وجود غير قانوني ويجب أن يزول.[8] ودأب الطرف الأثيوبي مدعوما من الإدارة الأمريكية السابقة واللاحقة على العمل من أجل استمرار حالة اللاحرب واللاسلم بغية استمرار الحرب ضد إريتريا بطريقة أخرى، أي حرب الاستنزاف الاقتصادي والمعنوي والاجتماعي والعسكري والسياسي، ولكن من دون جدوى. فإريتريا لم تقع في الفخ المنصوب لها، واتخذت قرارا حصيفا وصائبا عندما أعلنت في عام 2007، ان قضية الحدود مع أثيوبيا وجدت خاتمة قانونية، بل إنها ذهبت ابعد من ذلك حينما أكدت بان الحدود الإريترية ـ الأثيوبية غدت مرسومة عبر الاحداثيات والخرائط القانونية المعتمدة من قبل الامم المتحدة والمسندة والمحفوظة ضمن وثائق وحدتها الخرائطية، منوهة في ذات الآن بان الاحتلال الأثيوبي لبعض المناطق الإريترية سيزول بوسيلة او أخرى، وان المسالة لا تعدو ان تكون مسالة وقت ليس إلا.

وهكذا شرعت إريتريا بعزيمة فولاذية لا تلين، وإرادة جبارة لا تنتكس، ومسيرة تاريخية لا تنتكص، على إرساء دعائم إستراتيجية تنموية شاملة لكي تعتمد على قدراتها الذاتية بصورة أساسية، وبهدف تعزيز استقلالها واستقلاليتها وترسيخ سيادة قراراتها السيادية المبدئية الغير قابلة للمساومة مع أي كان وحول أي قضية كانت، ما دامت تدرج في سياق الأمن القومي الإريتري أو في إطار ثوابت سياستها الداخلية والخارجية. فإريتريا بخبرتها وحنكتها وحكمتها تفادت السقوط في مستنقع الدوران القاتل في إستراتيجية اللاحرب واللاسلم، وهكذا افرغ هذا السيناريو من جوهره، ولم يعد ذلك السلاح المدمر، بل بات السحر ينقلب رويدا رويدا على الساحر، وهناك ثمة شواهد عملية ناطقة تدل على إن النظام الأثيوبي يتخبط خبط عشواء، ويتصرف بردود فعل انفعالية وغير عقلانية نذكر منها سعيه العبثي في وضع العربة أمام الحصان بالتلويح بتصريحات بالونية لبعض قادته المفيدة بأنهم مستعدون للقدوم إلى اسمرا للحوار مع القيادة الارترية من ناحية، ويقومون عمليا بين الفينة والأخرى بعمليات عسكرية استفزازية في بعض المناطق الحدودية الارترية من ناحية ثانية،

ويستمرون في احتلال أجزاء من التراب الارتري بشهادة المجتمع الدولي من ناحية ثالثة، ويرفضون قبول وتطبيق قرار مفوضية ترسيم الحدود النهائي والملزم من ناحية رابعة والحبل على الجرار! .

5 - اقتحم مسئولون أمريكيون تابعون للأمن الداخلي في أبريل 2004 مقر المركز الثقافي الإريتري في واشنطن، ومارسوا العنف بحق دبلوماسي إريتري، وصادروا وبصورة غير شرعية زهاء مليون دولارا ، واستولوا على وثائق خاصة بالسفارة الإريترية، منتهكين مبادئ اتفاقية فينا المتعلقة بالحصانة الدبلوماسية، [9] ولم تفلح لغاية الساعة المساعي الإريترية الدبلوماسية لاستعادة الأموال الإريترية المعنية. وبعد هذا وذاك، لا يرف جفن للإدارات الأمريكية في السعي إعطاء الآخرين الدروس في الالتزام والتقييد بالمواثيق والقوانين الدولية، في الوقت التي تنتهكها خدمة لسياستها الدولية التي أثبتت الأحداث بأنها تسير على عكس عقارب التاريخ، ولكن حتى متى؟!

6 - وصفت إدارة الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، اريتريا في عام 2005 بدولة " تمارس الاضطهاد الديني " [10]، وذلك في سياق سياستها الرامية لتشويه صورة اريتريا. ولكن يعلم القاصي قبل الداني، بان معشر الإريتريين وبمختلف أطيافهم الدينية يعيشون ومنذ قرن وأربع مائة سنة يعيشون بسلام ووئام وإخاء وتناغم قلما وجد له نظير في أفريقيا والعالم برمته. وكيف يمكن لتلك الإدارة الأمريكية أن توجه تهمة باطلة الى اريتريا فيما يتعلق باحترام الديانات، وهى التي روجت وفجرت صراع الحضارات والديانات والثقافات. هذا من دون الحديث عن سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي كانت ومازالت تمارس شتى أنواع التمييز العنصري حيال فئات واسعة من سكانها ذي الأصول الإفريقية والأمريكية اللاتينية.

7 - بعد إعلانها في عام 2007 بان الملف الحدودي وجد خاتمة قانونية، شرعت اريتريا في توظيف كل طاقاتها هذه المرة لكسب الوقت الثمين الذي أهدرته وبددته الحرب الحدودية العبثية في مسيرة إعادة بناء الوطن في جميع مرافق البنية التحتية من طرق برية وبحرية وجوية، وشبكة الاتصالات والكهرباء، والتعليم والصحة والاقتصاد، وتفعيل مؤسسات الدولة ...الخ. نسجت الإدارة الأمريكية هذه المرة تهمة باطلة بزعمها ان اريتريا غدت تتحول الى دولة راعية للإرهاب، لا لسبب آخر، وإنما لاستقبالها عدد من القيادات الصومالية ، من بينها رئيس " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " آنذاك، شيخ شريف شيخ احمد، والتي لجأت الى إريتريا على اثر الغزو الأثيوبي السافر للصومال في ديسمبر 2006 ، ولتقديمها للقوى الوطنية الصومالية الدعم السياسي واللوجيستي لتنظيم " مؤتمر إعادة تحرير الصومال " في اسمرا في 6 سبتمبر 2007 .

وهكذا شرعت واشنطن عبر مساعدة وزيرة الخارجية للشؤون الإفريقية حينذاك، جنداي فريزر، تهدد إريتريا وتتوعدها من أديس أبابا وواشنطن منذ سبتمبر 2007، بإدراجها في قائمة الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية " داعمة وراعية للإرهاب " وهي كل كوبا وإيران والسودان وسوريا وكوريا الشمالية.

ويذكر بان العقوبات التي تفرض على الدول التي تدعي واشنطن إنها راعية للإرهاب تشمل وقف المساعدات الأمريكية وحظر تصدير وبيع الأسلحة ومراقبة الصادرات المتجهة الى تلك الدول، وفرض حصار مالي، علاوة على فرض عقوبات على الأفراد والدول الذين يتاجرون مع أي من تلك الدول المعنية. ويبدو ان الإدارة الأمريكية راودتها أو دغدغتها فكرة ممارسة سياسة الابتزاز والتهديد والوعيد مقرونة بسياسة العصا والجزرة. فصرحت جنداي فريزر في 10 سبتمبر 2007 في أديس أبابا بان الدولة الراعية للإرهاب يمكنها الخروج من تلك اللائحة سواء بتغيير حكومتها أو بحصول الإدارة الأمريكية على معلومات استخباراتية تؤكد بان الدولة المعنية لم تتعاون مع قوى أو عناصر إرهابية على مدى ستة أشهر كاملة. [11] ومن غرائب أو طرائف سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة ولا سيما بعد 11 سبتمبر 2001 إنها تتهم الدول بطولها وعرضها من دون دلائل وقرائن بملكية أسلحة دمار شامل أو السعي الى ذلك، وحماية ودعم الإرهاب وعناصر تنظيم " القاعدة "...الخ، ولا تترك لها أي مجال لإثبات براءتها، فتباغتها بإجراءات عدوانية، يترتب عليه رد فعل دفاعي طبيعي، توظفه كمبرر لاعتماد سياسة راديكالية متهورة نرى نماذجها الناطقة في العراق وأفغانستان والصومال وهى غير محصورة فيها. ولقد كشف القائد الأمريكي الأعلى لقوات حلف الشمال الأطلسي " الناتو " الجنرال ويلسي كلارك بان الإدارة الأمريكية قررت وكرد فعل على تلك العملية الانتحارية في الحادي عشر من سبتمبر ، حسبما اخبره ضابط في القيادة العامة في البينتاغون " شن الحرب على العراق. فسألته لماذا سنخوض الحرب ضد العراق، فرد لا أعلم. فقلت له هل هناك معلومات خاصة بعلاقة بين صدام والقاعدة، فرد كلا..اعتقد اننا لم نعرف كيف نتعامل مع الإرهابيين، ولدينا جيش جيد وبمقدورنا إسقاط الحكومات. كان ذلك في 20 سبتمبر، وعندما زرته بعد أسابيع قليلة كانت طائراتنا تقصف أفغانستان، فسألته ما إذا كنا سنشن الحرب على العراق، فقال لي الأمر أسوأ من ذلك لقد استلمت الورقة التالية من الطبق الأعلى، يقصد مكتب وزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) وهذه مذكرة تشرح كيف سنغزوا سبع دول في خمس سنوات، بداية بالعراق ثم سوريا ولبنان وليبيا والصومال والسودان ونهاية بإيران " [12]

وعودة إلى الاتهام الزائف الذي وجهته، جنداي فريزر، الى إريتريا، نلاحظ الارتباك الفادح والفاضح في سطور وليس بين سطور تصريحها. فهي من ناحية تتهم دولة اريتريا جزافا وتهدد وتتوعد من دون ضبط للنفس وانضباط في المنطق ومع انفلات في اللسان ، ولا تتردد من جهة أخرى قيد أنملة في التأكيد على ان القرائن المادية التي تثبت على ان اريتريا باتت دولة " داعمة للإرهاب " ،مازالت تحت قيد البحث والفحص وجمع المعلومات. [13] ويبدو ان جنداي فريزر أو بالأحرى الإدارة الأمريكية نست أو شئت فقل تناست بان ذلك التأكيد على ان واشنطن تبحث عن دلائل يثبت تلك التهمة على اريتريا ، فانه وفي واقع الأمر ينفي عنها التهمة ذاتها الى ان يثبت العكس. ولكن ما العمل إذا كان منطق الإدارة الأمريكية الأعوج أو المقلوب والمغلوب في ذات الآن منطقيا على اقل ترجيح، يفيد بأنك وبقدرة الإدارة الأمريكية القادرة ـ حتى إشعار آخر ـ متهم إلى إن تثبت براءتك، هذا إذا لم تدفنك حيا الآلة العسكرية الأمريكية، قبل أن تكره نفس الإدارة على الإقرار ببطلان اتهاماتها مثلما حدث مع العراق، ولكن بعد فوات الأوان ووقوع الواقعة، أي تدمير البلد وتمزيق

المجتمع. فيا لها من مأساة إنسانية وأزمة بنيوية لإدارة فقدت صوابها عموديا وأفقيا، هذا مما جعل بعض المحللين السياسيين يقولون إنها حركة التاريخ التي لا تثبت في موقع واحد بما فيها في واشنطن. وقديما قال الفيلسوف الإغريقي هيرقليطس، إن الثابت الوحيد هو المتغير.

ومما يزيد الوضع تعقيدا أو بلة، إن الإدارة الأمريكية تدري دراية تامة بان اريتريا لم تكن في يوم من الأيام راعية للإرهاب ولا قلعة للإرهابيين ولا ملاذا أمنا للإسلامويين، ومن دون الذهاب بعيد نحيل الإدارة الأمريكية ذاتها إلى تصريح أدلى به وزير دفاعها الأسبق، دونالد رامسفلد، لدى زيارته لاسمرا في 10 ديسمبر 2002، حيث قال " بإمكان الولايات المتحدة أن تتعلم الكثير في محاربة الإرهاب من دولة افريقية صغيرة مثل اريتريا" [14] ، وذلك في إشارة منه الى تصدى اريتريا للنشاط الإرهابي للأفغان العرب وعملائهم منذ فجر حريتها في عام 1991 . ومع ذلك فان واشنطن تسعى للوي عنق الحقيقة أو ان الحقيقة لا تهمها من حيث انها غاية في ذاتها، بقدر ما هي بالنسبة لها لا تعدو ان تكون وسيلة لغاية أخرى، وإذا لم تحقق تلك الغاية، فلا بد من فبركة واختلاق أي تهمة من العدم والترويج لها بغية فرضها كأمر واقع، ومن ثم اتخاذ القرار المنشود على ضوئها، إنها القاعدة الماكيافيلية المعروفة، أي الغاية تبرر الوسيلة.

8 - بعثت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليسا رايس رسالة الى مجلس الأمن في 1 مارس 2008 كشفت عنها ويكيليكس النقاب في 30 أغسطس 2011 جاء فيها : " إن وزارة الخارجية مهتمة تحديدا بآراء أعضاء مجلس الأمن الأفارقة الذي يتضمن خيارات من بينها:
- فرض حظر السفر على المسئولين الارتريين الحكوميين.
- تجميد أموال وممتلكات بعض المسئولين و/ أو غيرها من الأموال والممتلكات الارترية.
- فرض قيود على التجارة والاستثمار والتعدين.
- فرض حظر السلاح على ارتريا."

9 - وفيما يخص عملية توجيه أصبع الاتهام الى اريتريا التي روجت لها الإدارة الأمريكية من خلال دوائر دبلوماسية وأجهزة إعلامية بشأن دعم " حركة الشباب المجاهدين " الصومالية عسكريا، رد عليها وبصورة مفحمة، مندوب جنوب أفريقيا حينذاك في الأمم المتحدة ورئيس لجنة عقوباتها آنذاك، السفير دوميساني كومالو في تقرير رفعه في مايو 2008، ونشرت وكالة رويتر ابرز ما ورد فيه بتاريخ 22 مايو 2008. ولم يرد اسم اريتريا كإحدى الدول المنتهكة لقرار مجلس الأمن القاضي بفرض حظر تصدير الأسلحة الى الصومال. ولكن التقرير ينص حرفيا على ان " فريق الرصد حصل على تفاصيل زهاء 25 طلعة قامت بها طائرات شحن عسكرية أثيوبيا الى الصومال نقلت خلالها معدات حربية بغية دعم المجموعات الاتنية الصديقة لها " . [15]
ومن طرفه صرح مبعوث الأمم المتحدة السابق الى الصومال الموريتاني، احمد ولد عبد الله في مؤتمر صحفي عقده في 29 مايو 2009، قائلا وبالحرف الواحد " بالنسبة لما يقال عن دعم اريتريا لجماعة الشباب الإسلامي، والذي كثر الحديث بخصوصه، فانا لا اعرف حقيقته." [16] ورغم هذا وذاك، استمرت الإدارة الأمريكية في اتهام اريتريا من دون

تقديم أي دليل أو برهان، إلى أن تحقق لها ما أرادت، أي انتزاع قرار فرض عقوبات غير عادلة وغير قانونية على اريتريا من قبل مجلس الأمن في 23 ديسمبر 2009.

بقى التنويه الى ان وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون كشفت في 6 أغسطس 2009 أبان جولة مكوكية قامت بها لعدد من دول القارة الإفريقية، بأن الإدارة الأمريكية زودت الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية بـ 40 طن من الأسلحة، وقدرت قيمتها بـ 10 مليون دولارا. [17] ولا أحد يعلم اليوم أين ذهبت تلك الأسلحة، علما ان الصومال، ومع الأسف الشديد ، وان عدم شيئا، فلا يعدم السلاح الذي تكدس هناك ومنذ عقود، هذا فضلا عن عدم كف أثيوبيا عن إغراق الصومال بمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة تبعا لسياستها الهادفة لتمزق الصومال، وللحؤول دون إعادة بناء وحدته الوطنية، ودون عودة الصومال الموحد مرة أخرى الى الخريطة الجيو ـ سياسية لمنطقة القرن الأفريقي، لأنها تعتبر ذلك يشكل خطرا على أمنها القومي. وبعد هذا وذاك، يوجه الاتهام المزيف جزافا الى إريتريا، وتبرأ كل من الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية وهما اللذان كانا ومازالا ينتهكان قرارات مجلس الأمن ويقترفان الجرائم النكراء بحق الصومال والصوماليين. ولقد أقرت الإدارة الأمريكية بموت مئات الآلاف من الصوماليين، ولجوء 500 ألف منهم الى دول الجوار والى ما وراء البحار والمحيطات، وتشرد مليون ونصف مليون في عقر ديارهم، ووجود 3 مليون و200 ألف تحت رحمة الموت جوعا. هذه هى حصيلة السياسة الأمريكية والأثيوبية ومن لف لفهما في الصومال، والمعترف بها من قبلهم ، وما خفى أعظم وأفظع! [18]

10 ـ وقع الرئيس باراك أوباما في يونيو 2009 القرار رقم 1349 أدرجت بموجبه دولة إريتريا ضمن قائمة " الدول التي تمارس تهريب البشر ". وهذه كذبة من الأكاذيب التي درجت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة والتي تطلقها على الهواء من دون تقديم قرائن مادية ومعلومات موثقة. ولا بد في هذا الصدد من الإشارة الى إن الإدارات الأمريكية المتتالية على مقاليد السلطة في واشنطن تحض الشباب الإريتري على الهجرة غير القانونية وبمختلف السبل والحيل والإغراءات. والجدير بالملاحظة ان مكتب اللاجئين التابع لوزارة الخارجية الأمريكية كان قد أعلن في نوفمبر 2009، قراره القاضي بتخصيص 10000 " منحة حق اللجوء " للشباب الإريتريين الذين يرفضون أداء الخدمة الوطنية، وذلك في محاولة لإفراغ إريتريا من شبابها، ولعرقلة سياسة الخدمة الوطنية الإريترية لمعرفتهم بدورها في بناء المواطن الإريتري المعتمد على نفسه والغير مفرط على وحدة شعبه وسيادة بلده واستقلالية القرار السياسي الإريتري . ولكن هيهات! [19] .

11 ـ عملت وعمدت الإدارة الأمريكية وبشتى السبل للحيلولة دون انجاز مفوضية ترسيم الحدود عملية ترسيم الحدود بناء على قرار التحكيم الذي أصدرته في 13 ابريل 2002 من ناحية، ودون نهوض مجلس الأمن، من ناحية أخرى، بدوره في عملية ترسيم الحدود بين ارتريا وأثيوبيا باتخاذ الإجراءات العقابية ضد الحكومة الأثيوبية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبمقتضى المادة 14 ـ أ ـ من اتفاقية " وقف الأعمال العدائية "

الموقعة بين البلدين في 18 يونيو 2000 في الجزائر من ناحية أخرى، خلف ذريعة " ان أثيوبيا " حليف لا غنى عنه " لاستقرار المنطقة، وان صراع الحدود بين أثيوبيا وارتريا " مجمد " على المدى المنظور. " حسبما كشف موقع ويكيليكس في 3 فبراير 2011 عن وثيقة أمريكية رسمية سرية يعود تاريخ الى 18 نوفمبر 2009.

والى ذلك، فقرار مجلس الأمن رقم 1907 الذي نسجته وفرضته الإدارة الأمريكية على كل الدول الأعضاء باستثناء ليبيا الذي رفضته جملة وتفصيلا، لم يأت على خلفية العوامل الستة الآنفة الذكر وحسب، بقدر ما يرتكز أيضا على سياسة أمريكية عدوانية مدعومة من أنظمة ومؤسسات تدور في فلكها وتنفذ مخططاتها وا جندتها واستراتيجياتها لحسابات تارة عامة ومرة خاصة. ويمكن تلخيص تلك السياسة الأمريكية ضد إريتريا في:

1 ـ اختراق نسيج ولحمة الوحدة الوطنية الاريترية الحصينة، وتوجيه ضربات قاتلة اليها من داخلها بتمزيقها على أسس اتنية وإقليمية ودينية وقبلية عبر العملاء والخونة والسذج وبعض الطائشين الذين يتم إغراؤهم بالسلطة وشراؤهم بالأموال وغسل دماغهم بأطروحات دينية لا موقع لها سواء في الإنجيل أو القران.

2 ـ السعي الدؤوب لإفشال السياسة الاقتصادية الاريترية الرامية لإرساء دعائم إستراتيجية اقتصادية تؤهل البلاد ليس لتوفير الأمن الغذائي فقط، وإنما تضع أسس نهضة اقتصادية شاملة في جميع المرافق الحيوية. فتم الاعتراض على مبدأ الاعتماد على الذات ووصفه بكل النعوت السلبية، وبث الشك في قدرة اريتريا على بناء اقتصاد يلبي تطلعات وطموحات المواطن من دون الاعتماد على الخبرات والمساعدات الخارجية المشروطة بطبيعة الحال بشروط مقيدة للعقل والنفس قبل الأيدي والأقدام. وفي هذا السياق شنت ولا تظل تشن بعض " المنظمات الإنسانية غير الحكومية " والتي تعتبر حصان طروادة للإدارة الأمريكية حملات إعلامية شعواء ضد سياسة اريتريا الاقتصادية لا لسبب آخر، وإنما لمجرد إن اريتريا تريد وتعمل جاهدة من اجل بناء اقتصاد متحرر من وصايا الأوصياء ومن مساعدات المساعدين والتي غايتها القصوى هي جعل الدول النامية تعتمد اعتمادا سرمديا على المساعدات الخارجية والتي نرى عواقبها الكارثية ماثلة في معظم الدول " النامية " منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية الساعة.
ولم يقتصر دور واشنطن عند ذلك الحد، بل شرعت الإدارة الأمريكية في استخدام المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد العالمي وغيرهما من المنظمات والاتحادات لفرض حصار مالي على اريتريا، وحضت على عدم الاستثمار في اريتريا تحت ذرائع واهية مفتعلة أحداث إرهابية معزولة يقوم بها عملاؤها الإرهابيون. ويذكر بان جريدة " الخليج " الإماراتية اليومية كشفت عن معلومات خطيرة تتعلق بعلاقة الادارة الامريكية مع المجاميع الاسلاموية الإرهابية الاريترية عبر عناصر جهاز استخباراتها الخارجية، أي السي أي اي . ولأهمية وحساسية الموضوع ننقله كما أوردته الجريدة الإماراتية:
أولا ـ " التقى وفد من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية " السي أي أي " في إحدى دول " تعاون صنعاء " مع قيادات في " حركة الإصلاح الإسلامي الاريتري " أي " حركة

الجهاد الإسلامي الاريتري " سابقا و " والحزب الإسلامي الاريتري للعدالة والتنمية " أي " حركة الخلاص الإسلامي الاريتري " سابقا.
ثانيا- " ناقش وفد المخابرات الأمريكية قضايا ذات الصلة بالأمن ومكافحة الإرهاب مع جماعات إسلامية اريترية وسمع لوجهة نظرها من الإرهاب وموقفها منه، وما يمكنها ان تقدمه في الحرب على الإرهاب . "
ثالثا - " قام الوفد الأمني الأمريكي بجولة في مناطق ومعاقل التنظيمات الإسلامية الاريترية، أجرى لقاءات مع قادتها وكوادرها ووجه أسئلة حول منهجية هذه التنظيمات وعلاقاتها مع التنظيمات الإسلامية المتطرفة عبر العالم . "[20]
وهذه المعلومات تتحدث بنفسها وبصورة بليغة، ولا تحتاج الى تعليق أو تعقيب، ولكن نود التنويه فقط إلى إن الإدارة الأمريكية ولحسابات تعرفها جيدا كانت ومازالت ترفض إدراج الحركات الاسلاموية السلفوية الإرهابية الاريترية في قائمة الإرهاب الدولي برغم وجود معلومات موثقة لديها عنها. وها هى اليوم سربت خبر وأجندة لقاء وفد السي. أي. اي. مع الإرهابيين الاسلامويين الاريتريين، وهو ليس الأول و لا الأخير، ولكنه يشكل خطوة مكشوفة لأول مرة، تلتها خطوة أخرى تمثلت في احتضان النظام الأثيوبي أمام مسمع ومرأى العالم لهذه المجاميع الإرهابية بإيحاء ومباركة من الإدارة الأمريكية. وكما يقال إذا عرف السبب بطل العجب!

3 - التحرك وسط الشباب الاريتري وإغراء وحث وحض بعضهم بالهروب من وطنهم للزج بهم في جحيم معسكرات اللاجئين، وقوافل الموت في الصحراء، وسفن الهلاك في البحر الأحمر وفي البحر الأبيض المتوسط ، والمتاجرة بهم وبأعضائهم البشرية وتوظيفهم في أعمال غير رسمية وغير شرعية أو استخدامهم في المهن الموسمية والدفع بالفتيات الى الأسواق الجنسية، هذا إذا لم يقذف بهم في أتون بطالة الرائجة السوق في هذه الآونة في كل الدول الغربية ويعانون من مختلف مظاهر العنصرية. وان قرار وزارة الخارجية الأمريكية بفتح باب اللجوء الى أمريكا أمام الشباب الاريتري وقرار الرئيس باراك اباما رقم 1349 يدرجان وبامتياز في سياق هذه السياسة الأمريكية الخبيثة والعقيمة حيال اريتريا.

4 - توظيف بعض الاريتريين من الخونة والعملاء والمرتزقة بالتعاون مع العديد من الأجهزة العاملة خلف مختلف الأسماء والأقنعة للتغلغل وسط الجاليات الاريترية في بلدان المهجر للتخلي عن مواقفها الداعمة لوطنها وحكومتها، ولتجنيدها في صفوف المجاميع الاريترية العميلة والمرتزقة من ناحية، ولإغراقها في بحر من مشاعر وانتماءات ما دون الوطنية من ناحية أخرى، بغية عزل تلك الجاليات عن وطنها وضرب وحدتها الداخلية بتفجير صراعات دينية وإقليمية وقبلية بين أفرادها.

5 - تركز الإدارة الأمريكية وحلفاؤها على بعض القصور والنواقص الطبيعية والعادية التي تعتري مسيرة بناء الاقتصاد الاريتري، مضخمة إياها بغية توظيفها في خوض حرب نفسية تهدف لإحباط الروح المعنوية للشعب الاريتري، ولخلق فجوة في تلاحمه التاريخي مع قيادته السياسة التي هى وبالأساس جزء لا يتجزأ منه، ولكن من دون جدوى، وذلك لان الشعب الاريتري يعلم قبل غيره بأنه بدأ مسيرة إعادة بناء اقتصاده من نقطة تحت الصفر، وحقق

بقدراته الذاتية وفي زمن قياسي للغاية طفرة اقتصادية كانت محط إعجاب واندهاش وتقدير من طرف أكثر من مراقب محايد وذلك قبل شن الحكومة الأثيوبية الحرب على ارتريا في عام 1998 تحت ذريعة خلاف حدودي مفتعل. وها هو الشعب الاريتري يواصل مسيرته الاقتصادية التاريخية غير عابئ بالأراجيف والعوائق والتحديات التي لا تزيده إلا إصرارا وقوة معنوية وبدنية، معززة تلاحمه ووحدته.

6 ـ عندما علمت القوى المناوئة لنهضة اريتريا الاقتصادية بان منجم بيشا سيبدأ في غضون عام 2010 بتصدير الذهب، مما سيشكل عامل دفع جديد لعجلة الاقتصاد الاريتري، لم يرف لها جفن في توظيف عناصرها الإرهابية للقيام بعمليات إرهابية انتحارية يائسة على طريق القافلة الاريترية التي تشق سبيلها التاريخي غير عابئة بهذه المناوشات الهامشية وتلك المواقف البائسة التي توحي عن اليأس والإحباط ليس إلا.

7 ـ اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تحوول دون تمكن ارتريا من الدفاع عن نفسها، فما بالك باستعادة أراضيها السيادية الرازحة تحت نير الاحتلال الأثيوبي أمام مرأى ومسمع مجلس الأمن والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ولا سيما بعد صدور قرار ترسيم الحدود في 13 ابريا 2002 وتعيينه عبر الإحداثيات في 27 نوفمبر 2006 ومن خلال الخرائط في 17 يناير 2008. وهكذا رسمت الحدود الدولية بين دولة ارتريا وأثيوبيا بصورة نهائية وافتراضية، نتيجة لمنع الحكومة الأثيوبية بدعم من الإدارة الأمريكية وتواطؤ من مجلس الأمن كما سنوضح لاحقا، مفوضية ترسيم الحدود الارترية الأثيوبية من ترسيم الحدود على الأرض، ورفعت مفوضية الحدود في 25 أغسطس 2008 تقريرها السابع والعشرين والأخير إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

فتلك كانت حيثيات ومنطوق القرار رقم 1907 الذي أصدرته الإدارة الأمريكية عبر مجلس الأمن، وهذه هي خلفيته التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تساعد على فهمه أهدافه ورصد أبعاده وسبر غوره.